

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

من افعال المتعدي في اللغة على المد واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف
الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف

الطاسب في الشروع في المقاصد بالانسان والواسطه والمراد من المقدمه ههنا
المعاني المخصوصه والاعبار المستعديه فايد من اعتبار الترتيب ان يكون من قبل
اطلاق الالف على بعض اربابها واطلاق اسم المدلول على ابدال يله وما عوف في بعض
الشئ من مقدمه وتبنيه وتقدمه فاختاره فهو من ثم التاسب في الترتيب من المقدمه
فالمعنى هو ان يجره عن سفل المقدمه مبتدأ خبره هذا الذي انشأ في الضميه والاعمال
جعل مجموع هذه الاعبار استثنائي بعد اذ في قول الترتيب ثم الالف في مرتبه استثنائي
هذا المقامات ولما كان معرفه افعال المقدمه باعتبار خصوصه الوضع وعمومه ونظير

الوضع المذكور كذا مما هو موقوف عليه المقصود وما يظهر كذا في ذلك بناء في المقدمه
يتقبل اللفظ بذلك لا يتباين فقال اللفظ قد يوضع لشئ منه اعلم ان اللفظ
اصل المقصود وضعي الذي يعنى بالمفعول لئلا وبالمرتبين صوتا ورفا وما هو
واحد والآخر مثلا استعماله من الالف والالف في حرفه اللغه كما هو
من الالف الصوت المقدمه في المخرج حرفا واحدا والآخر مثلا استعماله في الالف
اسم جمل وفي الالف والالف في اصطلاح النحوي من شأنه ان يوضع من الالف
واحد والآخر في المخرج حرفا واحدا والآخر مثلا استعماله في الالف
الضماير التي يتقبله استتاره وهذا المعنى اعلم ان الالف والحكمه والها هنا الالف
ما الجملين من حيث حصوله فظلالا من حيث حصوله في بعض افراده اعلم
الذين والوطنه معيونه من جنس مطلق اللفظ وهي الموضوعه من افعال العدم التي

وتجربته في الالف والالف من المعاني الى المضارع اما لا تستعمل في الصور وتضع
ظلالا وانما في الصور والالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الموضوع من حيث استثنائه عن عدمه وخصوصه الوضع وعمومه ما يتصل به
العقلية ابتداء الالف والالف المعنى ما استعمل في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف

الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف

الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف

اذنا فالاول ما يكون موضوعا للمشقة باعتبار رتبه في خصوصه وليس هذا الوضع
خاصا لموضوعه لخاص كما اذا انصورت ذات زيد ووضعت لفظه باليه والالف
ما وضعه مخصصا باعتبار رتبه في خصوصه بل باعتبار افعال عامه وبسبب ذلك الوضع
اوضاعا لموضوعه لخاص كما في الالف والالف في الالف والالف في الالف
معناها منفردة والثالث ما وضعه لالامر كما في الالف والالف في الالف والالف في الالف
هذا الوضع وضعه لالامر لخاص كما في الالف والالف في الالف والالف في الالف
وهذا القسم كما لا وجود له بل هو كما يستعمل في الالف والالف في الالف والالف في الالف
ملاحظه كلياتها بخلاف العكس وان في ذلك الفهم من تلك الالف والالف

لعدم تحقق الرباع وظهور الثالث وعدم تعلق عرض به فيما هو المقصود والالف
من تلك الالف والالف وبسبب معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والالف
وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني في تحققه استحصل المعنى من الالف والالف
فرضها لصاحبه قوله بعينه تخمرا ان يكون صفة كما في الالف والالف في الالف والالف في الالف
في مقابلة قوله بالامر اعم اى قد يوضع الالف والالف في الالف والالف في الالف
وقدمه باعتبار امر عام اى باعتبار رتبه في خصوصه بل باعتبار افعال عامه وبسبب ذلك الوضع
امر عام لتحقيق ان يعقل المراد من رتبه في خصوصه بل باعتبار افعال عامه وبسبب ذلك الوضع
لما واحد من هذه الشخصيات خصوصه اى يبين لفظه بالالف والالف في الالف والالف في الالف
سواء كان ذلك لامر العدم او ذاتيا كما في معاني الحروف ومن عوارضها
في المعترضات واسم الاشارة وذلك لامر العدم لفظا باعتبار كونها في الالف والالف في الالف
تلك الافراد التي هي المشتملة الموضوع على الالف والالف وليس ذلك لامر العدم

كالموضوع في الضماير والموصولات وغيرها وانما عتبر في ذلك المعنى الذي
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف

الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف
الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف والالف في الالف

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

بما هو الوضع متعلق بالقول بل يظهر ذلك للمتعين من الجواب وافاقية بالحيثية بقوله ليست
لظهور اللفظ والبقاء والاختصاص دون القدر المشترك للثابتين من ما وضع له
اللفظ بهما مع مضموم كل واحد من افراد ذلك للمشارك حتى يستعمل في غيره
بموته فان ذلك باطل بالمقصود ان الموضوع له المستعمل فيه هو هذا الشخص
افراد واحدة وهذا كذلك ون القدر المشترك فان مضموم فيه هو موضوع له بقوله
دون القدر المشترك حال من قوله واخره اختصاصا واجتماعا للقدر المشترك كقوله
وفي مضموم منه بطريق الاستعمال في مضموم اللفظ فيقال هذا هو ابدال العلم
الذي هو مضموم المشا ربه المراد المذكور فاذا كان كذلك فعلى الواضع ذلك انه
للوضع وسبيله ان حصوله لانه اني المراد المشترك الموضوع له قوله انه مقدر الام
معهطف على الخان تعقل مقصد وان في ماضية العناصر الجوهري من التثنية
المجردة فالله مضموم على الجارية واللفظ متعلق بمضموم كل واحد من الموضوعين كما
قرنا وذلك في اللفظ الموضوع لمضموم باعتبار احدته مثل اسم الاشياء في قوله
نزهة لكلمة المراد من هذا المشا ربه المتعين كما لا يتعين للمضامين السابق
فاستعمل في ذلك الموضوع للاشخاص فان هذا موضوعه وسماهه وان كان المشا
ربه الشخص في كل واحد من افراد مضموم المشا ربه مطلقا والمتخصص في قول
واحد من حيث انه المراد بالمشا ربه بهما ولا يجوز ان يكون مقصد للمشا ربه
لا يفتقر الى في قوله فانه مضموم في بعض النسخ التثنية على خبر هذا
اللفظ واللفظ في بعض النسخ اضافة الى الخبر من قبل الاشياء ومضموم في
له وقوله ليست لا يقبل التثنية كما لا يقبل اضافة المتخصص يعني ان مضموم هذا
صريح على المشا ربه الشخص الذي لا يقبل التثنية كما لا يقبل اضافة المتخصص
ان مضموم لفظ هذا المشا ربه مفرد من مضموم مشترك في مضموم اربعة وهو مضموم
قوله لا يقبل التثنية لانه لا يفتقر الى مضموم هو كانه في الامر في مقصد
واذا وضع في مضموم اربعة متفرقة جعل اسمها مضموم له والمعنى ان يكون كونه اربعة
بغير مضموم الاصل لانه اذا كان الموضوع له اربعة مضموم اربعة المتخصص هو الموضوع
مع ان المقصد ان لا يكون مضموم اربعة المتخصص هو مضموم اربعة المتخصص
للموضوع في مضموم مضموم اربعة المتخصص هو مضموم اربعة المتخصص
بما لا يخفى عليه من مضموم اربعة المتخصص هو مضموم اربعة المتخصص

المشا ربه المذكور لانه على هذا العنوان فقد لاحظت جميع المشتقات الواسية
على كل روي بما يفيض من هذا العنوان فقد لاحظت جميع المشتقات الواسية
زير وعوم وغيرها بما دام وهو الروي وحسب عليه ما لا يفيض تشبيه لفظ التشبيه
يستعمل في مضموم من احداهما ان يكون الحكم المتكلم بوجهه وبينها والثاني ان يكون
بما الكلام السابق وهذا الحكم يميز بين الواجب ان تصور طرفه من الساند فيجب اليزم
بالشيء وليس فاذا علمت مثلا بان تشبيهه بذكر في صورة الاستدلال واليد بهيات
قد يشبهه بالذات لا قد يكون في بعض الاذان الفاصلة من المقادير ما صوم هذا
القبيل اي صادق عليه اللفظ الموضوع لمضموم اعتبارا لانه ربه اي اعمام
لا يقبل الشخص بالقرينة معينة لان وجوهه الواضح من تلك المشتقات
ليس الا واضعه وهو لا يتعين بغيره سواء اشبه الموضوع الى المشا ربه اي مشترك
القرينة ذلك فلا يفتقر الى اعادة التعيين من امره في مضموم ذلك التعيين هو
المعنى بالقرينة فان قيل بما هو من معنى القيل والافعال المشتركة سياتى في
المعنى الموضوع له بدون القرينة وتعدد المعنى الموضوع له في قوله سياتى فلما
الفرق لزوم التعيين في المعنى وعده وحده الموضوع وتعدد فان قلت اللفظ
محمول على معنى الحقيقى لا يحتاج الى قرينة في المعنى والحجازي على ما
هو المراد فكيف يمكن الاحتجاج بالمراد بما ذكره هو ان اللفظ الموضوع
لمعنى يكون صيغة استعماله في معناه لو كان موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى
القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف الحجازي فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك لفظ
من المراد والمعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ استعماله فيه واحتجاج القرينة في
شبهه في المشترك لرفع من اربعة المتخصصه وقدم المراد للاستعمال فيه ولما
فرغ من المقدمة شرع في المقصد فقال التثنية اي واضعه على المراد في وضع

فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع
فان المراد بالمشرك في وضع

